الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالمصادقة على اتفاقية الضمان المبرمة في 26 جوان 2014 بين حكومة الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين الشركة التونسية لصناعة الحديد والمؤسسة المذكورة لتمويل استيراد مواد أولية

(2014 / 63)

(طلب فيه استعجال النظر)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 08 / 09 / 2014

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* **وثيقة شرح الأسباب،**
* **اتفاقية ضمان،**
* **اتفاقية مرابحة إطارية.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 02 / 03 / 2015

مقررة اللجنة: ألفة السكري الشريف

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 27 فيفري 2015
جلستي اللجنــة : **27 فيفري 2015** **02 مارس 2015** **القرار** : الموافقة بإجماع الحاضرين **تاريخ إنهاء الأشغال:** 02 مارس 2015 **المقررة:** ألفة السكري الشريف

أوّلا . تقديم المشروع:

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية يوم 26 جوان 2014 مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التابعة بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية اتفاقية ضمان تتعلق باتفاقية المرابحة المبرمة في نفس التاريخ بين الشركة التونسية لصناعة الحديد والمؤسسة المذكورة لتمويل استيراد مواد أولية بمبلغ لا يتجاوز 20 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل حوالي 34 م.د.ت، تسدد خلال 9 أشهر من تاريخ السحب بهامش ربح قار يقدّر بـ 3,25 % وعمولات (رسوم إدارية 20 ألف دولار، رسوم التدوير 20 ألف دولار، ورسم فتح الاعتماد المستندي 50 ألف دولار).

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تمويل واردات الشركة التونسية لصناعة الحديد (الفولاذ).

وتتمثل البضاعة المستوردة في عروق، حديد أسلاك، حديد أملس، حديد تسليح، منتوجات حرارية ومواد إضافية، يكون مصدرها الدول الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والدول غير الأعضاء.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في هذا المشروع في جلستها المنعقدة يوم الاثنين 02 مارس 2015 على ضوء ما ورد من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونصي اتفاقية الضمان واتفاقية المرابحة الإطارية. كما اطلعت على حصيلة فريق العمل المكلّف بمزيد التعمق في دراسته.

وأشار النواب إلى أن شركة الفولاذ تمرّ بصعوبات اقتصادية، وهي في حاجة لمثل هذه القروض القصيرة المدى لتمكينها من تحسين دورتها الإنتاجية واستيراد حاجياتها من المواد الأولية.

كما لاحظ البعض الآخر أن نسبة الفائدة مرتفعة.

وأوصى أحد النواب بأن تلتجئ المؤسسات العمومية الكبرى التي تتعرّض إلى صعوبات في التمويل إلى التمويل الخارجي عبر ضمان الدولة باعتباره آلية من شأنها توفير تمويلات بشروط مقبولة خاصة في ما يتعلق بنسبة الفائدة.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

المقررة:

ألفة السكري الشريف